



في لقاء صحفي متلفز طالباني: الاختلافات في وجهات النظر تمثل علامة صحيحة في العراق الجديد

قال رئيس الجمهورية جلال طالباني « ان الشائعات عن توزيع مناصب على بعض القياديين في الاتحاد الوطني الكردستاني تحسبا لبعض الاحتمالات السيئة ليست صحيحة. جاء ذلك في لقاء أجرته قناة الفضائية العراقية «مع الرئيس طالباني في مقر اقامته بنيويورك في الولايات المتحدة، وتطرق للقاء الى الوضع السياسي الداخلي في العراق والمراحل التي قطعتها المفاوضات مع الولايات المتحدة بشأن الاتفاقية الامنية والقيام بحملة لقاءات مهمة ومكثفة مع معظم قادة ومسؤولي العالم، وانعكاس هذه اللقاءات على دعوتها دول العالم لفتح سفاراتها في العراق تزامنا مع الوضع الامني. وبشان تقييمه للانعكاسات على الوضع السياسي الداخلي في العراق على ضوء قانون انتخابات مجالس المحافظات.

◆ التوصل الى إتفاقية مع امريكا من مستلزمات استكمال الاستقلال
◆ لابد من إرادة سياسية مشتركة وتوافق وعمل مشترك للقضاء على الارهاب

في البلاد... وحول تقييمه لاداء الامني للقوات العراقية وعلاقته بتعزيز الوضع السياسي ام ان التحسن الامني يحتاج الى ارادة سياسية حقيقية للاستمرار به وتطويره. قال «انا اعتقد ان اداء القوات العراقية (الجيش والشرطة وقوات الامن) وكذلك اداء القوى الشعبية المشتركة مع قوات الامن العراقية كالصحوات وغيرها وقوات البيشمركة اداؤها كان جيدا جدا ولكن هذا الامر السياسي لا يتوقف فقط على الاداء العسكري، لا بد من ارادة سياسية مشتركة، لابد من توافق الجميع ولابد من العمل المشترك والاعتماد على الجماهير وعلى الشعب لان القضاء على الارهاب لم يكن ممكنا ما لم يتعاون اهالي المناطق التي كان الارهابيون يتخذونها مقرا لهم، وبالتالي الاعتماد على الجماهير وعلى الشعب لمكافحة الارهاب ولادامة الامن والاستقرار شيء مهم جدا وضروري».

وما الانعكاسات او التعديبات ايضا في حال عدم التوقيع بوجود العراق تحت البند السابع، انا اعتقد، عدم توقيع الاتفاقية يضر كثيرا بالعراق او يبقى العراق تحت البند السابع، ثم يبقى العراق تحت الاحتلال، ثم يبقى العراق ايضا تحت خطر مصادرة اوثاته النفطية في اية لحظة، ثم ايضا يبقى العراق ناقص السيادة في جميع المجالات، في التحرك اليومي والداخلي، لذلك انا اتوقع ان نتوصل الى اتفاق وفق الضوابط الوطنية والعراقية... وعن توبيخه فيما يتعلق بالدول المعنية التي عنها لاسقاط واطفاء ديونها على العراق في اثناء خطابه في الامة المتحدة... قال، اقصد جميع الدول، جميع الدول التي لم تطلب ديونها من عربية واسلامية واوروبية، ولم اخصص طرفا واحدا، وعن قيامه بحملة لقاءات مهمة ومكثفة مع معظم قادة ومسؤولي

الاختلافات تحدث في كل الانظمة الديمقراطية وهذه الاختلافات علامات صحية على وجود التعدد الفكري والسياسي المطلوب في العراق. وحول السؤال عن المراحل التي قطعتها المفاوضات مع الولايات المتحدة بشأن الاتفاقية الامنية؟ وما هي الافاق الزمنية لتوقيعها؟ وهل هناك رغبة سياسية عراقية لتوقيعها ام لا؟ قال «انا منذ شهرين بعيد عن الوطن وعلى الرغم من اني على اتصال تلفوني مع الاخوة ولكنني لست موجودا على الساحة بحيث اكون مطلعاً على دقائق الامور، وحسب علمي واطلاعي فان هناك نقاشا كثيرة تم حلها بين الجانبين العراقي والامريكي، انا اعتقد ان هناك رغبة عراقية ورغبة امريكية في التوصل الى اتفاق، لان هذه الاتفاقية ليست فقط من مصلحة العراق فحسب بل من ضرورات التطور العراقي، من ضرورات صون

القوى الكردية الرئيسية والمجلس الاعلى الاسلامي في العراق وكذلك حزب الدعوة، هذه تحالفات قائمة وموجودة الى الان وهناك تحالف رباعي يضم الحزبين الكرديين الرئيسيين وكذلك يضم المجلس الاعلى الاسلامي وحزب الدعوة، وهناك ايضا تحالف يضم الائتلاف المشترك بين الحزبين الكرديين والحزب الاسلامي العراقي، فهذه التحالفات قائمة وموجودة، نعم هنالك اختلافات في وجهات النظر حتى في العائلة الواحدة، حتى في المكتب السياسي الواحد، حتى في الحزب الواحد وهذه الاختلافات لا تؤثر على المسيرة المشتركة وهي علامة صحية جيدة في العراق. وفيما يتعلق عن وجود اهتزاز في الائتلافات والتحالفات التي حصلت بخصوص موضوع كركوك والمادة (24) وكذلك علاقة المركز بالقليم كردستان».

المجلس العراقي للسلم والتضامن يتدارس الوضع السياسي في البلاد

بغداد/ المدى
تدارس المجلس العراقي للسلم والتضامن في بغداد الوضع السياسي الذي تمر به البلاد ومعاناة الشعب في هذه المرحلة الحرجة وقد خرج بنتائج استعرض فيها التعديبات التي تواجه العملية السياسية والاضاع الامنية. وأشار البيان الذي اصدره المجلس مؤخرا الى ان الوضع السياسي في المرحلة الراهنة وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة ما زال حرجاً وغامضاً وطلبت على الوجه من جديد الغتياالات والخطف والتجيرات من ذوي النفوس المعادية للاستقرار والحرية ويعزى السبب في ذلك الى غموض الوضع السياسي وعدم تبلوره في اذهان الجماهير وصعوبة الوصول الى مفهوم واضح للانتاج الحكومي السياسي. إن مازال الشعب تحت طائلة الضائقة الاقتصادية وعلى الرغم من التصريحات المثالية في السعي لتحسين الوضع وتخفيف الناس من الفقر والمرض والفساد الاداري والرشوات المستفحلة، لم يلمس الناس اي تحسن في الوضع فالخدمات مازالت بدائية وغير متكاملة في كل ناحية من نواحي الحياة، الشوارع المهلمة، الازيل المنتشرة، الماء غير الصالح للشرب، الكهرباء... الخ على الرغم من بذل الاموال وتدقيقها في ايدي المحافظات وغيرها كما لوخط الامهال التام للتوعية الثقافية والاهتمام بمدارسهم لتلك الاسباب وغيرها. كما أكد البيان على حالة البطالة المتفشية بين الشباب مما يستوجب الاهتمام بالثقافة الوطني باعادة فتح المصانع والمعامل الخربة والمهملة. والاهتمام بمدارس الاطفال والطفولة وبخاصة المدارس الريفية واجاد الابنية الصحية الملائمة للمدارس والفتيات الى تسرب التلاميذ من مدارسهم لتلك الاسباب وغيرها. كما ناقش المجتمعون قانون انتخابات المحافظات فعلى الرغم من تأخر التصويت عليه كل تلك المدة لم يأت متكاملًا وخاصة بالنسبة لقضية كركوك والقبليات كما تطلب العودة الى المبادئ الدستورية لضمان حقوق الاقليات الدينية والقومية في قانون مجالس المحافظات والانتخابات التشريعية القادمة. اما بالنسبة للقضية الاكثر مساسا بالاستقلال الوطني ضمن المعاهدة العراقية - الامريكية فقد طرح موضوع ضرورة طرحها اولاً على الشعب واخذ رايه فيها ثم طرح بعد ذلك على مجلس النواب للمصادقة عليه. فان للشعب العراقي تجربته الخاصة بمثل تلك المعاهدات التي مارسها عند الاحتلال البريطاني في العراق.

سفراء عرب قادمون إلى بغداد

بغداد/ المدى
بجانب زيارته ثاني زيارة لمسؤول عربي رفيع المستوى، خلال الاسبوع الماضي، بعد زيارة وزير الخارجية المصري أحمد أبو الفيط الأحد. وأعرب رئيس الوزراء نوري المالكي لحمد بن زايد عن «عرفان» العراق لدولة الإمارات العربية المتحدة «التي كانت من الدول السباقة في الانفتاح على العراق وتعزيز العلاقات معه ودعم تجربته الديمقراطية الفتية، وأن انفتاحها عليه هو عنصر داعم للعراق من قبل الوسط العربي، وفق بيان صدر عن مكتب رئاسة الحكومة العراقية. ويأتي هذا التحرك العربي نحو بغداد، بعد التطورات الامنية الايجابية في العراق بشكل عام، وتقلص العمليات المسلحة في بغداد على وجه الخصوص. ففي الاول من ايلول الماضي، أعلنت البحرين عن تعيين سفير لها في العراق، هو الاول منذ الغزو الامريكي عام 2003. ونقلت وكالة انباء البحرين الرسمية في وقت سابق من المعامل البحريني، الملك حمد بن عيسى آل خليفة، أصدر رسوما بتعيين الدبلوماسي صلاح علي حسن الملكي، الوزير المفوض في ديوان عام وزارة الخارجية البحرينية، رئيسا للبعثة الدبلوماسية البحرينية لدى العراق بلقب سفير مفوض فوق العادة. ويشار إلى أن المبعوث

العواصم/الوكالات

بدأ الانفتاح العربي على العراق مؤخرًا يأخذ زخما اكبر مما كان سابقا. وهو الامر الذي تحقق مع زيادة الاستقرار النسبي في العراق وتدني مستويات العنف في بغداد والعديد من المناطق، واقتراب التوصل لاتفاق امني بين الحكومتين العراقية والامريكية. ففي آخر التطورات على هذا الانفتاح، كشف ولي العهد السعودي، الأمير سلطان بن عبدالعزيز، نقلا عن «السي ان ان»، ان بلاده ستفتتح سفارة في بغداد قريبا، في رد على سؤال بشأن تلك المسألة خلال زيارته للقوات السعودية المسلحة بالمنطقة الشرقية، الأربعم الماضية. واتى هذا التطور بعد يوم تقريبا على زيارة ولي عهد ابوظبي، الفريخ أول الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، الأخيرة لبغداد، وتقديم السفير



أيا كان الفائز بالانتخابات الرئاسية صديفة؛ واشنطن من ماضية إلى الخروج من العراق

آخرين لضمان احترام نتائج الانتخابات، وتناصف الصحفية في رايها على ان حل النزاع على المناطق المختلطة اثنيا ما زال غير متوافر، كما الحال في كركوك الغنية بالنفط، حيث اجلت انتخاباتها المحلية الى العام المقبل، او مطالبات المسيحيين العراقيين واقليات اخرى بتمثيل لهم في الحكومة، وتختتم الصحفية رايها بالقول ان الان ليس هناك قانون ينظم توزيع موارد العراق النفطية، والوقت يمضي بسرعة على واشنطن وبغداد لاجاد اجابات عن كل هذا.

قانون طال انتظاره يعيد الطريق لانتخابات محلية تعقد في نهاية كانون الثاني المقبل. وترى الصحفية ان هذه الانتخابات ستعطي فرصة المشاركة السياسية للشعائر، الذين انسحبوا في السابق او جُندوا، الا ان الانتخابات تعني ايضا ان بعض النفوذ الموجودة الآن في السلطة قد تفقد النفوذ وربما تحاول العودة الى العنف، ويتشجع من الدعم الامريكي غير المحدود، لم يظهر الملكي، كما تعتقد الصحفية، الاهتمام الكافي بتهئية التناحرات السياسية. وتعلم بوش ان يصر على العمل مع قادة عراقيين

وتتابع الصحفية قائلة ان هذا الامر يتطلب مغادرة القوات الامريكية من العراق بنهاية عام 2011 ما لم تطلب بغداد منها البقاء. وقال انه يريد في منتصف عام 2010، الا انه يبقى نوعا من الاطار المحدد الذي طالما عرضه الرئيس بوش وماكين لكنهما مجبران الان على القبول به. لكننا ما زلنا، والكلام للصحيفة، لا نعرف ما يعنيه ماكين بكلامه عن نوع من «الانتصار» السحري في العراق. فحتى قادة الجيش الامريكي يعترفون ان الانجازات الامنية، التي

فمن دون انسحاب كبير من العراق، لن تتوافر للبنتاغون القوات الكافية للقتال في افغانستان، حيث تواجه الولايات المتحدة خطر الخسارة في الحرب الحقيقية على الارهاب ضد القاعدة وطالبان. واذ لم يكن هذا سببا كافيا للبدء بالتحضيرات للانسحاب، كما ترى الصحفية، فان العراقيين قد قرروا ان الوقت حان لتخفيف الوجود العسكري الامريكي، وهذه نقطة حيوية في اتفاقية امنية جديدة يقول مسؤولون امريكيون وعراقيون انهم يتفاوضون على الفراغ منها.